

الفصل الثاني

التواضع

الفصل الثانى

التوابع

تطلق كلمة (التوابع) فى كتب النحو على خمسة أشياء : هى -
النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبذل، ولكل منها
مسائله وقضاياها، ولكن النحاة أفردوها بباب خاص :، لأنها تتفق ،
فيما بينها على أنها تتبع متبوعها فى أحد وجوه الإعراب رفعا،
ونصبا، وجرا، وجزما، ولكن للمؤلف آراء فى هذه التوابع تخالف
ما جاء فى كتب النحو، نبينها فيما يلى :

رأيه فى عطف النسق :

يبدأ المؤلف بعطف النسق، فيستبعده من باب التوابع، فيقول : "
فليس الأمر فى العطف -إتباعا، وإنما هو كما قال سيبويه
(إشراك أو تشريك)، وما رأيت فى الواو العاطفة حتراه فى سائر
حروف العطف، فمثل : (جاء زيد لا عمرو)، و (ما جاء زيد بل :
عمرو) المتحدث عنه اسمان أيضا، أثبت لواحد ما نفىته عن
الثانى، وكذلك : (هو مال زيد لا عمرو)، و (ما هو بمال زيد بل
عمرو)، لا يفهم الكلام إلا على الإضافة - وإن تكن بسبيل الإثبات
فى واحد، والنفى مع الآخر، وباب العطف إذا ليس له إعراب
خاص ، وليس جديرا أن يعد من التوابع ، ولا أن يفرد بباب

لدرسه، وهذا من ناحية الإعراب. أما من جهة معاني الحروف العاطفة أو المشتركة، ومواضع استعمالها فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأنوات منفصلة عما أعده النحاة لها من أثر في الإعراب^{٢٠٦} نفهم من هذا النص - أن المؤلف - لا يعد عطف النسق - من التوابع، لأن ما بعد حرف العطف - لا يتبع ما قبله في كل الوجوه، بل قد يكون مخالفاً في الإثبات أو النفي، على حين أن النحاة - قسموا حروف العطف - إلى حروف تشترك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم والإعراب، وهي الواو، والفاء، و(ثم)، و(أو)، و(حتى)، وحروف تشترك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب دون الحكم، وهي: (لا)، و(بل)، و(لكن) - الخفيفة، قال الأستاذ محمد عرفة: "والذي جعل النحاة يقولون إن الأول متبوع، والثاني تابع - أن المعنى الذي أوجب للأول الرفع - وهو الفاعلية أو العمدية على الخلاف في ذلك - جاءه من ارتباطه بالفعل مباشرة، أما الثاني فجاءه ذلك المعنى من ارتباطه بالفعل - بواسطة حرف العطف بعد ارتباط الأول به بلا واسطة، فكان الأول متبوعاً، والثاني تابعا، وهذا كاف في هذه التسمية"^{٢٠٧} وإذا كان المؤلف يدعو إلى إفراد كل حرف من حروف العطف - بالدراسة - فإن كثيراً من النحاة قد فعل ذلك، حيث درسوا كل

٢٠٦ - إحصاء سحور: ١١٦، ١١٧.

٢٠٧ - النحو والنحاة: ١٩٢.

حرف على حدة ،وبينوا خصائصه ،وكيفية استعماله : كالمرادى فى (الجنى الدانى)،وكابن هشام فى (مغنى اللبيب)،على أن الذين درسوا هذه الحروف فى عطف النسق لم يهتموا ببيان معنى كل حرف ،وطريقة العطف به ،وشروط العطف به ،ولم يجعلوا همهم كله فى الإعراب فقط .

رأيه فى تقسيم التوابع :

وبعد أن أنكر المؤلف أن يكون عطف النسق من التوابع -قسم بقية التوابع -إلى قسمين:

أحدهما -النعى ،وهو كما يقول : ما تكون فيه الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى،المتمم له،حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا ^{٢٠٨}

والآخر -البدل ،وأدرج تحته -التوكيد -وعطف البيان ،فجعل التوكيد، وعطف البيان،والبدل نوعا واحدا ،وهو البدل ،فلا يرى فرقا بين قولهم : (زارنى محمد أبو عبد الله)،و(لقيت القوم أكثرهم)، أو (كلهم)،فهذا النوع -الذى يشمل ما أطلق النحاة عليه - توكيدا ، وعطف بيان ،وبدلا - تتفق فيه الكلمتان فى الإعراب من حيث كان مدلول الأولى -مدلول الثانية . ^{٢٠٩}

^{٢٠٨} - إحياء النحو : ١١٨

^{٢٠٩} - إحياء النحو : ١٢٠ ، ١٢١

فالمؤلف يحصر التوابع في نوعين : وهما النعت ، والبدل ، مدعيا أن هذا التقسيم - يميز بين التوابع ، ويقينا الاضطراب بين النحاة^{٢١٠} ، على حين أن هذا التقسيم - يحدث تشويشا على الأفهام ، ويزيد من الجدل والمناقشة بين المعربين ، إذ إن النحاة لم يجعلوا التوابع خمسة أقسام - إلا لأن كل قسم منها يختلف عن الآخر في أغراضه وأحكامه ، وإذا كان المؤلف - سوى بين عطف البيان والبدل - فإنهما يتفقان في وجوه ، ويفترقان في وجوه ، وإذا كان عطف البيان قد يتفق مع البدل المطابق فهناك بدل بعض من كل ، وبدل الاشتمال وبدل الخلط أو النسيان ، وهناك بدل الجمل من الجمل ، وكذلك التوكيد ، فإن له أحكاما تخصه ، وأغراضا يحققها في الكلام - لا نجدها في عطف البيان أو البدل .

رأيه في النعت السببي :

نحن نعلم أن النحاة يقسمون النعت - إلى قسمين : أحدهما - حقيقي ، وهو : ما رفع النعت فيه ضميرا مستترا ، نحو قولنا : (هذا رجل فاضل) ، وهذا القسم - اعترف به المؤلف ، وجعله أحد قسمي التوابع .

والآخر نعت سببي ، وهو : ما رفع فيه النعت اسما ظاهرا - متصلا بضمير مطابق للمنعوت ، كما في قوله تعالى : " رَبَّنَا

^{٢١٠} - إحياء النحو : ١٢١ ، ١٢٢ .

أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"^{٢١١}، وقد أنكر المؤلف هذا القسم، بدعوى أنه لا يرتبط بما قبله ارتباط النعت الحقيقي بمنعوتة، وعد النعت السببي - من قبيل المعرب بالمجاورة، واستشهد بتخريج ابن جنى لقول العرب: (هذا جحر ضب خرب)، من أن أصله: (خرب جحره)، ويذهب المؤلف إلى أن ما عده النحاة نعتا سببيا من حقه الرفع على الاستئناف^{٢١٢}، وهذا في الحقيقة - يخرج النعت السببي من بابهِ - إلى باب آخر وهو النعت بالجملة، وكذلك الإعراب على المجاورة، وفي هذا كله ما فيه من الخلط والاضطراب، حيث إن الجملة العربية قابلة للتلاعب بها على وجوه إعرابية مختلفة، ثم إن جعل المؤلف النعت السببي - معربا على المجاورة يؤدي إلى حمل ما جاء في القرآن الكريم من مظاهر النعت السببي على ظاهرة لغوية قليلة حكم عليها النحاة بقلتها أو شذوذها.

وهناك أمر آخر لا يجعلنا نوافق المؤلف على جعل النعت السببي - من قبيل المعرب على المجاورة، وهو أن النعت المعرب على المجاورة لم يرد مجرورا - إلا في حالة الأفراد، كما هو الحال في النص المأثور، على حين قد يأتي النعت السببي مرفوعا أو منصوبا ولذلك لم يرد النعت مجرورا على الجوار - إذا كان

^{٢١١} - النساء: ٧٥.

^{٢١٢} - إحياء النحو: ١٢٥.

مثنى، قال الخليل : " لا يقولون إلا : (هذان جحرا ضب خربان)، من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول ^{٢١٣} ويرجح الأستاذ محمد عرفة ما ذهب إليه النحاة من أن مثل هذا من قبيل النعت السببي ، لا من قبيل المعرب على المجاورة ، فيقول : ' وما ذهب إليه النحاة - أدق ، ذاك لأن العرب تقول : (جاء معاوية سائرا خدمه بين يديه) ، فنصبوا (سائرا) - على الحال ، والحال وصف لصاحبه ، وصاحبه هنا هو (معاوية) ، وليست من صفة (معاوية) ، وإنما هي من وصف (خدمه) ، ولا سبيل إلى أن تقول : أتبع في الإعراب لما قبله للمجاورة ، لأنه لا إتباع في الإعراب ، بل السبيل أن نقول : أجريت صفة ما هو من سببه مجرى صفته ، فكما تجئ صفته حالا منه كذلك تجئ صفة ما كان من سببه حالا منه فتنصب ^{٢١٤} .

رأيه في خبر المبتدأ:

يرى المؤلف أن خبر المبتدأ - نوع من التوابع ، بل هو عنده أهم من الأقسام السابقة كلها ، وأولاها أن يذكر في باب التوابع ، ويعلل ذلك بأنهم أرادوا أن يدلوا على أن الكلمة هي عين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، وأشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب ، وفي

^{٢١٣} - الكتاب : ١ / ٤٣٧ .

^{٢١٤} - النحو والنحاة : ١٩٦ .

التذكير والتأنيث ، ثم يبين أن الذى منع النحاة من جعل خبر المبتدأ- تابعا -أنهم رأوا خبر (كان)- منصوبا ، ويرى أن تفسير النحاة لنصب خبر (كان)- ليس كما تصوروا لأن المتحدث عنه - هو الذى سموه اسم (كان)، وخبر (كان) - ليس متحدئا عنه ،ومن ثم يرى أن (قائما) فى قولهم (كان زيد قائما) - ليس خبرا يلزم أن يتبع المبتدأ فى إعرابه ، وكذلك لم يعدوا خبر (إن) تابعا ، لأنهم رأوا اسم (إن) - منصوبا ، وهنا يعود المؤلف إلى ما ذهب إليه سابقا من رفع اسم (إن) - فى الأصل ، ولذلك يعدوا خبرها تابعا^{٢١٥} ولا شك أن المؤلف لجأ إلى جعل الخبر نوعا من التوابع، حتى تطرد نظريته فى أن الضمة علم المسند إليه، فلما كان خبر المبتدأ مسندا ، وكان مرفوعا أخرجته من دائرة المدفوعات، وجعله تابعا، ثم اصطدم بخبر (كان) المنصوب، فلما وجدته مخالفا فى إعرابه لاسم (كان) المرفوع ذهب إلى أنه - ليس خبرا مع أنه يفيد إثبات حكم للاسم، أو نفى حكم عنه، أما خبر (إن) فلم يتعارض مع نظريته فى رفع اسم (إن)، ولذلك عدّه تابعا ، كخبر المبتدأ ، لأنه لا يتعد بنصب اسم (إن)، وهذا كله يؤدى إلى الخلط بين قواعد العربية، فإن أدنى تأمل فى خبر المبتدأ، نحو قولنا (محمد كريم) ، ونعت المرفوع فى نحو قولنا (محمد الكريم) - يجعلنا نحس الفرق واضحا بين التعبيرين، حيث

^{٢١٥} - راجع إحياء النحو : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ .

إن الخبر يتم به فائدة الجملة، لأنه إثبات حكم للمبتدأ على حين نجد النعت مكملًا للمبتدأ، ومن ثم يظل المبتدأ في حاجة إلى ما يتم به الفائدة، ثم إن النعت، أو التابع -يطابق منعوته في التعريف والتذكير بالإضافة إلى مطابقتها في الإعراب، والتذكير أو التأنيث، والإفراد أو التثنية أو الجمع، ولكن الخبر - لا يطابق المبتدأ في التعريف والتذكير دائما، بل الغالب أن يكون الخبر نكرة، كما أن الجملة الاسمية -لا بد أن تشمل على أركان الإسناد الثلاثة، وهي: المسند إليه، والمسند والعلاقة الرابطة بينهما، وهي ما تعرف بالنسبة، فلا بد إذا من إدراك المعنى التركيبى بين المبتدأ والخبر، وهو ما لا يوجد في علاقة التابع بالمتبوع.^{٢١٦}

٢١٥- راجع النحر والحياة للأستاذ محمد عرفة : ١٩٧ وما بعدها .